

صحيحة كذا ان سمع منه نظر بعد من قول الاطول ويشتم المراد الذهب لا الامم النام
المراد من الذهب اشتغال الذهب من السحابة في اللزوم حتى يخرج به من بين
سلكه لا يورث الحارسة لعدم لاداه فكانت اراد بالمراد من الذهب كذا في قوله
بصرف من اسر من مرفوعها بين المجرور كائنا بالاسد والحق في اهرس اذهب
المضموم في تعميل على العرف من كلام المص على العرف العام وهو ما لم يتبين فيه
المتاثر فليس البعث للمص على الخيل المذكور انما هو لاداه هذا الخيل لو كانت لتعريف
غيره فادوة لدخول العلم والخاص من قوله بون حتى يعترض بالادوة من قوله
لكان قوله اترين اشارة الى دلالة المقام والمتاثر من قوله بون وهذا يظهر
ان المتناسب انما هو قول المص وغير ذلك بالمتناسب عطفاً على العرف والخاص ويراد
بغير ذلك دلالة المقام والمتاثر من قوله بون كالمشعر في الادوات بلغة المتأثرين
لان يستلزم ان لا يخلو العنق وقوله وانما دلالة الخيل في قوله بون في قوله بون
عند المتكلمين اهرس الاشارة بالوضع المتخصص في قوله بون في قوله بون
اللفظ على تمام ما ويشمل بالوضع المتخصص بما على ان المراد بالوضع من قوله بون
المطابقة ما يورث المتخصص والموضوع كما صرح به المص في قوله بون في قوله بون
جميع الخيالات والافتراء وضعية مطابقة الشكل بان سلك هذا الفتح علمه فكيف
يتاثر بالوضع ويتاثر بالفتية لان يقال ان اهل هذه الفتية من قوله بون في قوله بون
وضعية او مراد بالوضع والمطابقة سالان بطور الحقيقه فليست بالادوة
بوصفها على ما في السيراس ويتردد من ان الوضع المعترض كان كمنعها او دلالات
توحيها تعيين اللفظ وتقسيمه بالادوة والفتية بالادوة لا يعميه مطلقاً
جانزلة ويخرج المص من التفرع وهذا الوضع مختلف من الذي اراد لانه تعريفه
او التراسية نظراً الى فتحة الفهم حينها فتكون مختلفة فلا شكل وكيف ايضاً
مركباً لا يتاثر بالوضع فان قلت التفسير وضع دلالة على المقصود حيث
المعترض هو اشتراكها من الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يفتقران
لكن احدهما كذا على الماهية المتفصلة والاخر كقول الاجانب فالاعتبار والدلالة
فيهما راجع الى نفس المدلول بل ان الدلالة كده فترين ان فلا يكون هما الكلام فيه
لان الكلام من اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول اي بالدلالات غير
بالجمع لان الاعتقاد انما يتبين من اداه سمع الى هذا الدليل انما هو تعريفه
فعلها بعد ما يتبين الدلالات المطابقة لا يورث اي من غيرها وضعية كلام اليوم
ان المطابقة في صفة مدلولها وعلمها انهم المتخصص في الكفاية فيقول انهم
حقيقة

حقيقة وتبين انما هي من قبيل الاحتمالية ولا يجازي وعلى رواية والاخرى بشكل قول المراد
المذكور لا يتبين بالوضعية فليست اهل بيس لذلك المعنى الواحد للكلام الذي
ويروى في المطابقة لبعض الخال هو اطول المركب بعضها او وضع لاستدراج
في الدلالة موضع الاقفاط اي بوضع جميع الاقفاط سواء كانها بالوضع البعض
او لا كما سلكه المركب كل واحد والا عليه في حيث من وجهين احدهما ان
عدم العلم بالوضع لا يتلزم عدم الدلالة لان الدلالة كونه اللفظ حيث يفرغ منه
بعض المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعية علم الوضع او
ثانها ان عدم كونه البعض او وضع لازم لشخص الترويض فانه اذا لم يكن كل
واحد فلا مركب بعضها او وضع لان كونه الشيء او وضع من الدلالة وضع دلالة الاخر
والوضع فلدلالة التخصص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة
هناك فهم المعنى ونداء وضع الدلالة على سرعة العلم وبطء والثاني بان
ما ذكره على مثال الزوم عدم كونه البعض او وضع علمه التقدير لا الشان وهو انما
الدلالة فكما في قوله ولا المركب كل واحد فلا يكون بعضها او وضع فان
قلت العلم بوضع جميع الاقفاط لا يكفي من العلم بالمعنى الا لا بد من العلم
بوضعية الهيئته ايهم فالوقوف بوضع الاقفاط لا يكفي من اشياء ان المراد
المذكور لا يتاثر من الوضعية لحوالان يتاثر دلالة الهيئته قلت العلم
بوضع الفاظ على ما يستلزم لا يكون بدون العلم بالهيئته اذا الهيئته جزء
من اللفظ فتأمل اطول لتوقف الفهم الخاير وانما يلزم الدوران
العلم بالوضع هو توقف على فهم المعنى لانه الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنى واجاب عنه الشيخ في الكفايات
فهم المعنى من الخال يتوقف على العلم بالوضع سابقاً وبعض المتأخرين
بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى من الجملة قال الخارج
هذا ترتيب من الاول وبيان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى الا
هو اطول مع اسقاط التنظير من جواب الشيخ من الشان اجمع
ان يكون ان يوجد قال السيراس يعلمت هذا ان الدلالة الاقفاط علم
الخواص المستغنىة بالذوق عقلياً لا طبعية وهم ظاهر والوضعية
والادوية علم الوضع وان لو كانت له وقت ولو كانت يدركها جاهله وان كانت
له وقت واللامات مستغنىة اتقاناً فان قلت وبه الخواص التاكيد
وتدوينه بان شرائه فانها ما هو من الخواص انما هو التاكيد الذي يتبين